

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

د. صالح رجب اعبيدة

باحث بمركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي

srabida@yahoo.co.uk

**Abstract**

The aim of this study is to shed light on the developmental role of Manufacturing SMEs (small and medium-sized enterprises) in the Libyan economy and the manner to motivate it. The descriptive analysis method was used to achieve this aim during the period from 1993 to 2010. As the reality of the Manufacturing SMEs has been explored, after defining its concept (still vague in the Libyan case). It has become clear, through analyzing the reality of Manufacturing SMEs, using some selected indicators, that in spite of the dominance of SMEs on the structure of the manufacturing sector, there are still however several aspects of weaknesses which these Manufacturing SMEs still suffer from and which prevent them from performing its developmental role in the economy. Examples of such weaknesses are: Decrease of its contribution to value-added to the Manufacturing sector, the local labor market and in exportation. Also, the retreat of several of these manufacturing SMEs under the informal umbrella sector. Furthermore, the intense concentration in its patterns of ownership in favor of the individual micro-style, as well as the form of geographical spread in favor of large urban cities. To motivate the developmental role of Manufacturing SMEs, a set of small and medium promising Manufacturing SMEs have been proposed as a dynamic engine of economic growth in a proposed roadmap for economic recovery in Libya during the foreseeable future.

مقدمة:

مثلت الصناعات الصغيرة<sup>(1)</sup> والمتوسطة رافداً مهما لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وترجع أهمية هذه الصناعات إلى قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من أهمها: توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وخفض كلفة الإنتاج، و مساهمتها في زيادة الإنتاج اعتماداً على مستلزمات الإنتاج المحلية ومن ثم خفض المكون الأجنبي، كما تدعم هذه الصناعات استراتيجية التوجه للتصدير، وأيضاً تساعد قدرتها على الانتشار الجغرافي في المساهمة في تحقيق التنمية المكانية، واحداث التنمية بمفهومها الواسع من خلال الابتكار وتشجيع المنافسة وتنويع الاقتصاد ورفع قدراته التنافسية.

1. مشكلة الدراسة

تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون نموها وتطورها واداء دورها التنموي في بيئة اعمال ملائمة وديناميكية تساهم في انشائها وتطويرها، ومن هذه التحديات: قلة التمويل، والتفكك في عمليات الإنتاج والتسويق والشراء، وعدم ارتباطها في هيكل متكامل في ظل غياب الرعاية الكافية من الدولة والمؤسسات غير الرسمية، وايضا تخلف قدراتها الذاتية من حيث النهوض بمديريها والعاملين فيها- وبالتالي فقدان هذه الصناعات لجزء من حصتها وعجزها عن المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ومحدودية دورها في دفع عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا نتيجة للصعوبات والمشاكل التي تواجهها.

2. الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وكيفية تفعيل هذا الدور وذلك من خلال:

- استعراض وتقييم واقع هذه الصناعات والتحديات والمعوقات التي تواجهها.

<sup>(1)</sup> يتضمن مفهوم الصناعات الصغيرة الصناعات الصغرى او المتناهية في الصغر مالم ينص على خلاف ذلك.

- تحديد اهم المرتكزات لتطوير هذه الصناعات، واقتراح حزمة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن انشاؤها مستقبلا، وكذلك ابراز فرص نجاحها الممكن في الحالة الليبية.

- ابراز الدور المرتقب للصناعات الصغرى والمتوسطة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال المدى المنظور (خمس سنوات)، وفي هذا السياق تم اقتراح خارطة طريق للإنعاش الاقتصادي تقوم على الصناعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحركات الديناميكية لهذه العجلة لتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي (الأولي)، والمساهمة الفاعلة لهذه الصناعات في عملية اعادة اعمار ليبيا خلال الفترة القادمة.

### 3. منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر ملاءمة لموضوع البحث، حيث تم وصف وتحليل ما تم تجميعه من بيانات ومعلومات متعلقة بمادة البحث محل الدراسة.

### 4. حدود الدراسة:

تمتد الحدود الزمنية للدراسة - طبقا لتوفر البيانات- الى الحقبة الزمنية الممتدة ما بين الاعوام 1993-2012م، اما حدودها المكانية فهي الاقتصاد الليبي.

### 5. خطة الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة تم تقسيمها بعد المقدمة إلى الأقسام التالية:

- 1- الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا (المفهوم- تحليل الواقع).
- 2- الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا (العوائق والصعوبات - ركائز النهوض).
- 3- المحددات المستقبلية للدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
- 4- الخلاصة.

أولاً: الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ليبيا (المفهوم - تحليل الواقع)

1. المفهوم:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في الفكر الاقتصادي يحدد ماهية الصناعات الصغرى (المتناهية في الصغر)، والصغيرة، والمتوسطة، ويعزى ذلك الى تباين المعايير المعتمدة من دولة الى اخرى في التعريف بهذه الصناعات مثل عدد العمال او راس المال المستثمر او المستوى التقني او نوع النشاط او حجم المبيعات او غير ذلك، وكذلك الى تباين الامكانيات والقدرات والظروف الاقتصادية ومراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول، وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تتضمن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة) بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، فضلاً عن تباين التعريف بين المنظمات الاقليمية والدولية (الاسرح،2010).

وعلى الرغم من شيوع استخدام معايير مثل العمل وراس المال و حصة السوق من المبيعات الا ان معيار العمل هو الاكثر شيوعاً من غيره في تعريف هذه الصناعات او بمعنى اخر هو الأساس او العمدة في التعريف طبقاً للكثير من التعريفات المستخدمة. ويثير التضارب والارتباك في تعريف هذه الصناعات صعوبات على المستوى المحلي والدولي، فعلى سبيل المثال غياب اجماع الجهات المختلفة على تعريف واضح على المستوى المحلي يؤدي الى تباين شروط الاقتراض فيما بينها ومن ثم اختلاف تكلفة الاقتراض وفقاً لكل مصدر من مصادر الاقتراض (عبدالخالق وآخرون،2005)، وكذلك على مستوى المقارنات الدولية، فعلى سبيل المثال - في الحالة الليبية - يلاحظ ان الصناعات المتوسطة بمعيار عدد العمال تتراوح بين 26-50 عامل (طبقاً لبعض التعريفات المعتمدة في ليبيا) هي في حقيقتها صناعات صغيرة في دولة اخرى مثل تركيا التي يتراوح فيها عدد العمال في صناعاتها المتوسطة بين 50 الى 199 عامل. وتجدر الإشارة هنا الى ان حوالي 35 في المائة من الدول المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية البالغ عددها 132 دولة تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة (تشمل الصناعات الصغرى والمتوسطة) على انها الصناعات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 عامل. (kushnir،2010، et.al)

وإذا تم تسليط مزيد من الضوء على تعريف هذه الصناعات في ليبيا، فالملاحظ انه لا يوجد تعريف رسمي معتمد او موحد للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة اذ ان هناك الكثير من التضارب والارتباك او اللبس في تعريف هذه الصناعات في ظل عدم وجود قانون ينظمها ويعرفها تعريفا دقيقا يغلط المجال لأي اختلاف في وجهات النظر في تعريفها بين اجهزة التخطيط والتنفيذ والاحصاء والتمويل. ومن استقراء هذه التعريفات يلاحظ انه تم الاعتماد تارة على معيار عدد العمال في تعريف المشروعات او الصناعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة، او المزوجة بين معياري العمل ورأس المال تارة اخرى، ولقد تم التمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة -طبقا لمعيار عدد العمال- بعد قرار اللجنة الشعبية سابقا رقم ( 109) لعام 2006، والقاضي بإنشاء صندوق التشغيل كالتالي:

عدد العمال	حجم المشروع (يتضمن المشروعات الصناعية)
من 1 الى 25	صغيرة
من 26 الى 50	متوسطة

في حين يعرف صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة (تشمل الصناعات الصغرى والصغيرة) التي يقوم بتمويلها وفقا للمعيار المزدوج (عدد العمال ورأس المال)، على النحو التالي:

• المشروعات المتناهية الصغر:

1. مشروعات النشاط الفردي: وهي التي تدار من قبل صاحبها مباشرة ولا تتجاوز قيمة الإقراض 50 الف دينار.
2. مشروعات نشاط المشاركة: لا يزيد فيها عدد الأفراد عن (3) أشخاص ولا تتجاوز قيمة الإقراض عن 150 الف دينار.

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

### • المشروعات الصغيرة:

1. مشروعات النشاط الفردي: وهي التي تدار من قبل صاحبها مباشرة ولا تتجاوز قيمة الإقراض عن 150 الف دينار.

2. مشروعات نشاط المشاركة: هي المشروعات التي تكون في إطار المشاركة طبقاً للأشكال القانونية المسموح بها، بحيث لا يقل فيها عدد الأفراد عن (2) ولا يزيد عن (10) أشخاص ولا تتجاوز قيمة الإقراض عن 1,5 مليون دينار (بمعدل 150 الف دينار / شخص كحد أقصى). غير ان تعريف صندوق ضمان الإقراض شابه بعض القصور اذ انه لم يتناول تعريف المشروعات او الصناعات المتوسطة على وجه الخصوص.

اما تعريف وزارة الصناعة الليبية فعلى الرغم من مزاجته بين معياري العمل ورأس المال في التمييز بين احجام الصناعات المختلفة الا انه يثير لبسا لغويا في استخدامه لمصطلح الصناعة الصغرى او المتناهية في الصغر (**Micro**)، والصناعة الصغيرة (**Small**)، اذ يفترض ان تكون الصناعات الصغيرة اكبر نسبيا من الصناعات الصغرى او المتناهية في الصغر وليس كما ورد في التعريف، و يتميز هذا التعريف عن غيره في التحديد الكمي لمعياري العمل ورأس المال بشكل مزدوج للصناعات المتوسطة- وهو كما يلي:

حجم المشروع (الصناعة)	عدد العمال	رأس المال
صغيرة	من 1-10	250.000 الف دينار ليبي
صغرى	من 11-50	1 مليون دينار ليبي
المتوسطة	من 51-80	5 مليون دينار ليبي

وربما كان من الانسب في حالة ليبيا استخدام اكثر من معيارين في تعريف الصناعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للمشروع الواحد او بمعنى اخر اضافة معيار ثالث او اكثر إلى معياري العمل ورأس المال مثل دوران رأس المال او حصة السوق من المبيعات لما

لذلك من اهمية في التمييز بين احجام الصناعات في ليبيا بدقة اكثر، وجملة القول في هذا السياق ان هذه التعريفات مازالت تتسم بالقصور في التمييز بين احجام الصناعات المختلفة.

## 2. تحليل الواقع:

ما يزال قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا من القطاعات المتخلفة على الرغم من الاستثمارات الكبيرة نسبيا التي حظي بها هذا القطاع مقارنة بغيره من القطاعات الاخرى غير النفطية، إذ ان هذه الاستثمارات تعد متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالاستثمارات التي يحظى بها القطاع النفطي الذي تبلغ حصته حوالي 80% من اجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الليبي، وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى ان قطاع الصناعة التحويلية لم يساهم إلا بنحو 4.3% فقط في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2006-2012، حيث تعد هذه النسبة متواضعة إذا ما قورنت بالعديد من الدول النامية التي تزيد فيها عن 30% (مجلس التخطيط الوطني، 2013) وكذلك (مصرف ليبيا المركزي، 2012). وفيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة فان مساهمتها في تنويع الاقتصاد الليبي وتطوير الناتج المحلي غير النفطي وخلق فرص العمل والمساهمة في التصدير مازالت متواضعة الى حد كبير، اذ يلاحظ ان نشاطها الإنتاجي محدود التنوع وما يزال متركزا في المجالات التي تهدف الى اشباع الطلب الاستهلاكي او الانشطة التي تتميز بسرعة دوران راس المال، او في مجالات تفتقر الى التكنولوجيا العالية Hi-Tech و لا تساعد على جذبها واستخدام أساليب إنتاج حديثة، فهي تتركز في مجالات لا تحتاج إلى فنون إنتاجية متقدمة أو مهارات خاصة، أو تنتمي كلها إلى صناعات الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، وليس لها علاقة بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات والطفرة التكنولوجية فيما يعرف بالاقتصاد الجديد اذ يلاحظ استمرار انتشار هذه الصناعات وتركزها في بعض الصناعات مثل: الصناعات الغذائية، صناعات مواد البناء والكهرباء والأشغال العامة، صناعات الاثاث والمواد المنزلية، الصناعات التقليدية، صناعات الصيد البحري، الصناعات الصوفية ومعامل خياطة الملابس (اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، 2009)، وللاقترب اكثر من تحليل واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي يمكن مراجعة اخر البيانات (المسوح) المتوفرة او المتاحة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض المصادر مثل: (وزارة

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

التخطيط، 2010)، ومقارنتها ببعض الدراسات السابقة مثل: (الربيعي، 2003)، ومن ثم يمكن الاستدلال ببعض المؤشرات التي تعين على استخلاص السمات الأساسية لواقع هذه الصناعات في الاقتصاد الليبي كما يلي:

- عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الى اجمالي عدد المشروعات في الصناعة التحويلية:

يلاحظ الزيادة في نسبة عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الى اجمالي عدد المشروعات في الصناعة التحويلية بين عام 1993/ 1994 وعام 2009 اذ ارتفعت هذه النسبة من 94% عام 1993/1994 الى حوالي 99.5% عام 2009 حيث بلغ عددها- في عام 2009 -حوالي 18936 وحدة صناعية من حوالي 19024 وحدة صناعية على مستوى الصناعة التحويلية ككل: (وزارة التخطيط، 2010)، وكذلك: (الربيعي، 2003).

- عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة واجورهم النقدية:

يلاحظ ان هناك تغير لافت في نسبة الزيادة في اعداد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية بين عام 1993/ 1994 وعام 2009 اذ ارتفعت هذه النسبة من 35% عام 1993/1994 الى حوالي 70.8% عام 2009 حيث بلغ عدد العاملين في ذلك العام حوالي 86243 عامل من حوالي 121752 عامل على مستوى الصناعة التحويلية ككل. وتجدر الاشارة هنا الى ان نسبة الرواتب والاجور النقدية التي يتقاضاها العاملون في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كانت حوالي 36% فقط من اجمالي الرواتب والاجور النقدية في قطاع الصناعة التحويلية ككل في عام 2009، كما ان العاملين الليبيين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة شكلوا حوالي 53.2% من اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في نفس العام: (وزارة التخطيط، 2010)، وكذلك: (الربيعي، 2003).

- نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الى اجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، والى الناتج المحلي الاجمالي.



بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الى اجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ككل حوالي 31%، في حين استأثرت الصناعات الكبيرة بحوالي 69% من اجمالي هذه القيمة خلال العام 2009، ولم تشكل القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الى الناتج المحلي الاجمالي سوى نسبة قليلة لم تتعد 0.6%: (وزارة التخطيط، 2010)، وكذلك: (الربيعي، 2003).

#### - نمط الملكية:

بينت اخر الاحصاءات المتوفرة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2009 أن نمط الملكية الفردي ما يزال هو النمط المسيطر على الوحدات الاقتصادية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مقارنة بأنماط الملكية الجماعية (تشاركيات أو شركات مساهمة) (وزارة التخطيط، 2010). وبهيمن القطاع الخاص على هذه الصناعات لكونها تتلاءم مع امكانياته الاستثمارية المحدودة بخلاف الصناعات الكبيرة التي يهيمن عليها القطاع العام، وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات الى انحسار استثمارات الدولة في قطاع الصناعة التحويلية بشكل ملحوظ في ظل توقف معظم المصانع عن العمل جزئيا اوكلها وعدم اكمال برنامج الخصخصة(الهيئة العامة للاستثمار وشئون الخصخصة، 2011)

- التوزيع او الانتشار الجغرافي للصناعات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من ندرة البيانات التي توضح هذا التوزيع بدقة الا انه يلاحظ تركز انتشار هذه الصناعات في المناطق الحضرية او في المدن الكبيرة مثل مدينتي طرابلس وبنغازي للاستفادة من الوفورات الحضرية والاسواق والتسهيلات الاخرى، ومما لاشك فيه ان هذا النمط من التوزيع له اثر سلبي على التنمية المكانية، وكذلك يفصل هذه الصناعات قطاعيا وموقعا عن غيرها من الصناعات الكبيرة ومن ثم لا تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة كفروع ثانوية داعمة ومكملة لها بل اصبحت هذه الصناعات كالجزر المعزولة التي تفتقر الى الروابط الخلفية والامامية مع غيرها من الصناعات الكبيرة التي يتوطن معظمها خارج المناطق الحضرية (الربيعي، 2003).

- مدى انضواء الصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي:

مما لا شك فيه ان القطاع غير الرسمي يشكل عائقا لتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويحرم الاقتصاد الليبي من الاستفادة القصوى منها بشكل مباشر او غير مباشر، ويتطلب التعامل مع هذا القطاع ضرورة وضع حلول غير تقليدية تشجع على دمجها في النشاط الاقتصادي الرسمي دون مطاردته والقضاء عليه بالطرق التقليدية، وايضا توفير الحوافز التي تدفع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وترغبهم في التسجيل والانخراط في الاقتصاد الرسمي، بما يرتبه ذلك من التزامات مالية وقانونية، فهذا القطاع لا يمكن اغفاله واندماجه سيساهم بلا شك في تطوير وتدعيم النشاط الصناعي الرسمي، وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي. ويمكن هنا التنويه الى بعض الاجراءات الكفيلة بزيادة عدد المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الرسمي مثل تسهيل اجراءات انشاء وتسجيل المنشآت، وتطبيق احكام خاصة فيما يتعلق بتعيين وتسريح العمالة وبقية اللوائح المنظمة لسوق العمل، ودعم أنشطة التمويل الاصغر لتسهيل نفاذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي الى التمويل بغرض مساعدتها على التطور قبل تحولها ودمجها في القطاع الرسمي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013).

وفيما يتعلق بحجم الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا فقد بينت احدى الدراسات (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2013) التي استخدمت العديد من المعايير لقياس حجم هذا الاقتصاد - ان حجمه يتراوح ما بين (30.9%-73.9%) من الوحدات العاملة في القطاع الخاص (تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة جزءا من هذا القطاع)، وذلك وفقا لاحد المعايير المعتمدة في هذه الدراسة الا وهو معيار التسجيل الكلي او الجزئي لدى أي من الجهات الرسمية المختصة (مكتب التراخيص، ومصلحة الضرائب، وصندوق التقاعد، ومصلحة العمل)، كذلك بينت الدراسة -وفقا لمعيار مسح العمالة الكلي او الجزئي لدى هذه الجهات - ان حجم هذا الاقتصاد يتراوح ما بين (66%-78%)، وان العاملين في الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد غير الرسمي يشكلون ما نسبته 18.4% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص في ليبيا، كما بينت أيضا ان نسبة العاملين في قطاع الصناعة الذي تهيمن عليه الصناعات الصغيرة تمثل حوالي

19.3% من إجمالي العاملين في القطاع غير الرسمي. كما اوضحت الدراسة ايضا ان الوحدات الفردية والوحدات الصغيرة والصغيرة جدا تمثل ما نسبته 98.2% من إجمالي الوحدات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي، بينما لم تتجاوز نسبة الوحدات الاقتصادية ذات الحجم الكبير والمتوسط نسبة 1.8% من الإجمالي.

#### - مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات:

على الرغم من ندرة البيانات في هذا الخصوص الا انه يعتقد انها مساهمة متواضعة في ظل ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، وايضا ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات التي لم تتجاوز 2.5% في المتوسط خلال الفترة 2008-2012 (مصرف ليبيا المركزي، 2012)، وهي في معظمها صادرات لصناعة كبيرة هي صناعة البتروكيماويات (تعتمد على النفط والغاز الطبيعي). وتجدر الاشارة هنا الى ان كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي بما يتضمنه من صناعات صغيرة ومتوسطة يساعد على توجيه انتاج هذه الصناعات نحو السوق المحلي، وبالتالي لا تساهم هذه الصناعات في رفع القدرات التصديرية والتنافسية للاقتصاد ونقل الترقية الحديثة والمعرفة، ولكنها تسهم في بقاء الانتاجية عند مستويات متدنية.

ومن عرض جملة المؤشرات السابقة التي تم الاستعانة بها للاقتراب من واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتبين انه بالرغم من الحداثة النسبية لإنشاء وحدات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مع نهاية الثمانينات الا انها استطاعت الهيمنة على هيكل قطاع الصناعة التحويلية وفقا لآخر الاحصائيات المتوفرة في عام 2009 كما اشير، و قد توشر هذه النتيجة على عودة القطاع الخاص لممارسة دور أكبر في النشاط الاقتصادي من خلال سيطرته على هذه الصناعات، غير ان هذه المؤشرات تفصح عن العديد من مظاهر الضعف الذي تعاني منه هذه الصناعات مما حال دون اداء دورها التتموي، اذ ان اداءها ما يزال متواضعا من حيث مساهمته في القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية والتصدير ومن حيث مستوى تشغيلها للعمالة كما تبين من الاحصائيات التي تم ذكرها، فالعمالة الوافدة تمثل حوالي 47% من مجمل العمالة في هذا القطاع في ظل تردد العمالة الوطنية في العمل في

بعض الصناعات مثل صناعة مواد البناء وغيرها نتيجة لموروث ثقافي واجتماعي او ضعف التأهيل والمهارة اللازمين لمزاولتها اوغير ذلك من الاسباب. وأيضاً يلاحظ الضعف النسبي للرواتب والاجور النقدية التي يتقاضاها العاملون في هذا القطاع مقارنة بالمرتبات والاجور النقدية في قطاع الصناعات الكبيرة، وسيادة نمط الملكية الفردي - عوضاً عن النمط الجماعي (الشركات المساهمة مثلاً) - الذي ينطوي على بعض الخصائص مثل عدم الفصل بين الملكية والإدارة، وارتباط حياة المشروع واستمراره بحياة صاحب المشروع، و أيضاً القدرة المحدودة على تجميع الاموال وجذب العمالة الماهرة والكفاءات العالية، ومحدودية التداول في سوق الاوراق المالية، ويتسق ذلك مع ما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات حول أنماط الملكية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول النامية.

وبالنظر إلى نمط الملكية السائد وإلى حجم الوحدات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الرسمي وغير الرسمي وبعض الاحصائيات و الدراسات التطبيقية او الاجرائية السابقة- يمكن ان يستدل على ضآلة الاستثمارات في هذا القطاع، وتدني مستويات الإنتاج لدى الوحدات العاملة فيه فضلاً عن التصدير، وانخفاض قدرة هذه الوحدات على الاستفادة من الوفورات التي تنجم عن الحجم الكبير للإنتاج، مما يعني محدودية القدرة على الرفع من كفاءة الإنتاج من ناحية، وعلى تحقيق مستويات مرتفعة من التكوين الرأسمالي او الاستثمار الحقيقي من ناحية أخرى بما يسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل في الاقتصاد الوطني.

ثانياً:الصناعات الصغيرة والمتوسطة: (العوائق والصعوبات - ركائز النهوض):

#### 1. العوائق والصعوبات:

تطرقت العديد من الدراسات التي تناولت الصناعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الى العوائق والصعوبات التي تحول دون اداء دورها المرتقب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تنوع مصادر الدخل خارج القطاع النفطي، وخلق فرص عمل جديدة. ويمكن هنا التركيز على هذه العوائق والصعوبات - بشكل موجز- لاسيما التي تطرقت اليها بعض الدراسات السابقة الاجرائية منها او التطبيقية كالتالي:

- صعوبة الحصول على التمويل واحجام المصارف عن الاقراض في ظل صعوبة تقييم المخاطر الناشئة عن الاقراض لهذه الصناعات وانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين، وعدم كفاية الضمانات المقدمة من المقترضين الصغار للمصارف ونقص الخبرات المصرفية وغير ذلك من الاسباب. وتبين بعض الدراسات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ان حوالي 65% ممن شملتهم الدراسة وجدوا صعوبات في الاقتراض من المصارف، وتبين ايضا ان اكثر من 90% استعملوا مدخراتهم الشخصية والعائلية او مدخرات الاصدقاء لإقامة مشاريعهم وتشغيلها (Yergin and Porter, 2006).

- النقص في المواد الخام وارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج المستوردة، و النقص في موردي قطع الغيار والمراكز المتخصصة في الصيانة، وكذلك النقص في الأيدي العاملة الماهرة (النخاط وزوي، 2014)، اذ يلاحظ انه بالرغم من وجود العديد من المراكز أو المعاهد المتخصصة لتدريب وتطوير العمال في العديد من المهن اللازمة لإنشاء هذه الصناعات الا ان هناك عزوفا عن الالتحاق بهذه المراكز وقصور في اداء دورها التاهيلي.

- ارتفاع مستوى التكاليف بما فيها تكاليف النقل في ظل محدودية حجم هذه الصناعات وتقلص قدرتها على التوسع نتيجة لقلّة حجم الاستثمار فيها، واعتماد العديد منها على آلات ومعدات قديمة وعدم تجديدها، وكذلك في ظل محدودية التخصص في الإنتاج، و كذلك ضعف الطلب مما ساهم في انخفاض القدرة التنافسية لهذه الصناعات والذي كان وراءه بشكل أساسي ارتفاع مستوى أسعارها مقارنة لمستوى جودتها الضعيفة خاصة في ظل انفتاح السوق الليبي على واردات اجنبية من سلع مماثلة اكثر جودة وأرخص ثمنا (النخاط وزوي، 2014).

- عدم وجود مراكز للدعم والإشراف والرقابة علي أنشطة المشاريع الصناعية الصغرى والمتوسطة، وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير واستخدام الأساليب الحديثة للإنتاج والتكنولوجيا الحديثة اذ تشير بعض الدراسات الى تخلف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي تستخدمها الوحدات العاملة في هذه الصناعات، فعلى سبيل المثال بينت احدى الدراسات (Yergin and Porter, 2006) ان حوالي 75% من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تفتقر لشبكة الانترنت والبريد الالكتروني في الاتصالات والمعاملات التجارية.

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مناسبة لقيام النشاط وهي من اهم الصعوبات تواجه المستثمر، وكذلك انخفاض كفاءة ومستوى خدمات البنية الأساسية التي تقدمها الدولة على وجه العموم مثل الكهرباء والمياه والطرق المعبدة.
- الاعتماد على النمط الفردي والإدارة العائلية ويلاحظ ذلك ايضا من مراجعة هيكل هذه الصناعات -كما اشير- في اطار كيانها القانوني.
- قلة الاهتمام بالدعاية والإعلان، وعدم الاهتمام بعامل الجودة بشكل كبير في ظل عدم وجود المعايير و المواصفات و المقاييس الخاصة بالجودة.
- التفكك في عمليات الانتاج والتسويق والشراء وعدم ارتباطها في هيكل متكامل مع عجزها على انشاء روابط خلفية وامامية مع الصناعات الكبيرة لخلق صناعات داعمة (مغذية ومكملة لها).
- لعبت الدولة الليبية دورا بارزاً في انخفاض القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة اذ يلاحظ عدم فاعلية الحكومة ومؤسساتها او دورها السلبي في مساعدة وتطوير المشاريع الصناعية الصغرى والمتوسطة ويمكن رصد مظاهر هذا الدور في الاتي:
  - القصور في تقديم اشكال الرعاية المناسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المجالات الفنية والاقتصادية والتسويقية والمالية والمؤسسية وفي تحسين بيئة الاعمال على وجه العموم.
  - عدم وجود أو غياب تصور سليم او رؤية واضحة لحماية المنتجات المحلية للصناعات الصغرى والمتوسطة تقوم على اسس مثل الانتقائية في اختيار السلع المحمية ومحدودية الفترة الزمنية لها بمعدل متناقص عبر الزمن وغير ذلك من الاسس التي لم تراعى بل تم فتح الاسواق الخارجية وازالة التعريفات الجمركية بشكل مفاجئ وغير مدروس، حيث خُفضت الرسوم الجمركية على جميع السلع إلى الصفر، وأصبح لا وجود لهذه الرسوم في الاقتصاد الليبي، وألغيت قبلها القيود الكمية على الواردات، وأصبح الاستيراد لا يخضع لرخص الاستيراد ولا للموازانات الاستيرادية. وتجدر الاشارة هنا الى ان عدم وجود مزايا جمركية وضريبية للمشاريع الصناعية الصغرى في ظل انفتاح السوق الليبي بشكل غير

مدروس على الاسواق الخارجية مما يعرض هذه الصناعات في احيان كثيرة الى منافسة غير عادلة من سلع اجنبية مستوردة اكثر جودة واقل سعرا.

• القصور في التشريعات المنظمة للأعمال على الرغم من صدور بعض التشريعات الهامة مثل القانون رقم 9 لعام 2010 بشأن الاستثمار، وكذلك الغموض وعدم التأكد في السياسة التنظيمية والسياسات العامة للدولة. وتجدر الاشارة هنا الى التعقيدات التي تتسم بها اجراءات الحصول على ترخيص لمزاولة النشاط الانتاجي اذ يمر ذلك بجهات مختلفة عديدة مما يؤدي الى اهدار الوقت والجهد.

• انتشار الفساد الإداري والمالي في الاجهزة الحكومية للدولة مما انعكس سلبا على بيئة الاعمال التي تعمل فيها هذه الصناعات.

- لقد ساهم غياب دور واضح للقطاع الخاص والتهميش الذي تعرض له، و سيطرة مؤسسات وشركات القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي- في اضعاف تنافسية منتجات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي، وكذلك محدودية صادرات هذا القطاع الى السوق الدولي في ظل انخفاض جودتها وارتفاع اسعارها مقارنة بجودة و اسعار السلع المماثلة لها في هذا السوق، فبالرغم من إلغاء جميع القيود على الصادرات بما فيها رخص التصدير والرسوم الجمركية على الصادرات، والسماح بتصدير جميع السلع، باستثناء عدد قليل جداً، وإنشاء مركز لتنمية الصادرات، وعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تسمح بفاذ الصادرات الليبية إلى الأسواق الخارجية، وتقديم مذكرة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لم تؤت أي من هذه السياسات ثمارها في النهوض بصادرات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (مجلس التخطيط الوطني، 2013).

## 2. ركائز النهوض:

من استعراض المعوقات والصعوبات المختلفة التي حالت دون تطور الصناعات الصغيرة والمتوسط تبدو الحاجة ملحة الى اقتراح حزمة من ركائز النهوض لهذه الصناعات كما يلي:

- تبني رؤية استراتيجية واضحة المعالم تقوم عليها الصناعات الصغيرة والمتوسطة تنبثق من الرؤية الاستراتيجية لليبيا وموقع الصناعة الصغيرة والمتوسطة منها كأحد

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

المحركات الديناميكية المقترحة للنمو الاقتصادي، وبحيث تترجم هذه الرؤيا الى خطط واهداف استراتيجية محددة وبرامج تنفيذية توضع لبلوغ وتحقيق هذه الرؤية، ومن ثم صياغة سياسة واضحة للقطاع الصناعي تتضمن وضع سياسات لتنمية هذه الصناعات في اطار السياسات الاقتصادية العامة للمجتمع من منطلق تكاملي.

- ضرورة ابتكار وتطوير ادوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الاشارة هنا الى ان الصيغة الاسلامية تعد من افضل الصيغ التمويلية نظرا لعدم اصطدامها بالتوابت الدينية والثقافية للمجتمع الليبي، ولمالها من اهمية في توسيع قاعدة الادخار والاستثمار اللازم لتطوير هذه الصناعات.

- تشجيع وتحفيز قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للدخول للقطاع الرسمي اذ ان ذلك يساعد على دقة التخطيط الاقتصادي والقضاء على ظاهرة عدم صحة البيانات المتعلقة بالبطالة والدخل والتهرب الضريبي وغير ذلك، كما انه يرفع من كفاءة استخدام هذا القطاع في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

- التوسع في انشاء التجمعات الصناعية وحاضنات المشروعات المركزية والمحلية لرعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على اختيار مجال العمل المرتبط بالمجتمع المحلي وبالخامات المتوفرة فيه.

- اصلاح النظام التعليمي والتدريب بما يتواءم مع سوق العمل وذلك لتطوير القدرة التنافسية للمستثمرين والعاملين في هذه الصناعات لبلوغ مستويات التنافسية العالمية.

- عمل المسوحات على مستوى القطاع الصناعي ككل شاملا الوحدات العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث نوعية نشاطها والمواد الخام التي تستخدمها، وانتشارها الجغرافي ومساهماتها في هيكل الصادرات الصناعية، ونوعية الجنس للعاملين فيها واعمارهم وغير ذلك، وانشاء قاعدة بيانات لها وتحديثها من حين لآخر بما يسهم في مساعدة جهات التخطيط و التنفيذ على رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق اهداف التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمزايا المادية والمكانية.

- فتح الاسواق المحلية واسواق التصدير امام منتجات هذه الصناعات وازالة كافة العوائق التي تحول دون تصدير منتجاتها، ودعم القدرة التسويقية لها عن طريق تفعيل دور



مركز تنمية الصادرات في تجميع البيانات عن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في عملية التبادل التجاري وتنشيط الصادرات.

- انشاء مراكز لتدعيم الارتباط بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من جهة والكبيرة من جهة اخرى بالتعاون مع المنظمات المعنية (اتحاد الصناعات ، الغرف التجارية ، جمعيات رجال الاعمال).

- لتدعيم الارتباط بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها وكذلك مع غيرها من الصناعات يمكن استخدام ما يعرف بالعناقيد الصناعية كأحد الاستراتيجيات المتبعة لحل المشاكل التسويقية والتمويلية والتكنولوجية التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الاشارة هنا إلى الميزة التي يمكن ان تحققها العناقيد الصناعية و الشركات التي تعمل في مجالات متقاربه، حيث تتخصص في مراحل مختلفة او متماثلة من سلسلة القيمة المضافة مستفيدة من تواجدها في اماكن مشتركه ومن الوفورات الخارجية ومراكز المعرفة مثل الجامعات والمؤسسات البحثية وغير ذلك من مزايا ؛ومن امثله ذلك وادى السليكون لصناعة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الامريكية (عبد البر، 2013). ويمكن القول ان العديد من المشكلات التي تعاني منها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يعزى الى تفكك هذه الصناعات وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، و بالتالي يمكن ان تكون هذه الاستراتيجية ملائمة الي حد كبير للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا التي تعاني من التفكك فيما بينها، وعدم ارتباطها بالصناعات الكبيرة نتيجة لعدم ملاءمة العديد منها لمدخلات ومخرجات هذه الصناعات كصناعات مغذية او مكمله لها، او نظرا لارتفاع التكلفة الناشئة عن بعد مواقع الصناعات الكبيرة عن موقع الصناعة الصغيرة والمتوسطة او ربما لاسباب اخرى.

- شهدت الحقبة السابقة لثورة 17 فبراير اقامة بعض الصناعات الكبيرة التي اقامتها الدولة والتي عانت من الاختناقات والمصاعب الناشئة عن عدم قدرة الدولة على استيعاب وادارة مثل هذه المشروعات في مجتمع نام يعاني من النقص في القدرات الادارية والتنظيمية (المؤتمر الوطني العام، 2013). ولعلاج هذه المشاكل يمكن السير في استراتيجيتين متوازيتين:

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

الاولى: التركيز على بعض الصناعات الكبيرة المرتبطة بقطاع الهيدروكربونات مثلا والتي يحجم القطاع الخاص المحلي عن الاستثمار فيها وفتحها للاستثمار الاجنبي للاستفادة من مهاراته في ادارة هذه المشروعات وقدراته التنظيمية وغير ذلك من المزايا، ويفتح المجال للصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية لخلق روابط داعمة لهذه الصناعة او مكملتها.

والثانية: افساح المجال للقطاع الخاص في انشاء الصناعات الصغرى والمتوسطة في باقي المجالات والانشطة الاقتصادية الاخرى لتلبية الطلب المحلي او التصدير من خلال العقائد الصناعية، ويمكن الاهتداء بالتجربة الايطالية التي استطاعت ان تصبح من اهم واكوي الاقتصادات العالمية لاعتمادها في الاساس علي الصناعات الصغيرة (يعمل بها اقل من 10 عمال) المترابطة دون الصناعات الضخمة، اذ تصدر ايطاليا سلعا ذات جودة عالية خاصة في مجال السلع الغذائية والالات الزراعية وغيرها (السيسي، 2013).

ويمكن ايضا في الحالة الليبية اقامة شبكات من العلاقات المنفعية بين الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (بالمعيار الوطني) في مرحله متقدمة نسبيا مع بعض الشركات المتوسطة الحجم من الدول المتقدمة التي قد تكون اكثر استعدادا لإقامه هذه العلاقات.

- مساندة المناطق الحرة مثل مصراته والمنطقة المزمع انشاؤها في شرق ليبيا وبالتحديد في منطقة المريسة، وكذلك المناطق المزمع انشاؤها في جنوب ليبيا بما يدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم في هذه المناطق وربط هذه المناطق بالاستراتيجيتين المقترحتين بما يتيح تطوير هذه الصناعات خاصة اذ تم تفعيل العقائد الصناعية وربط هذه الصناعات ببعض الصناعات الاخرى داخل وخارج ليبيا، وفي ظل ماتتيحه المناطق الحرة من مزايا واعفاءات جمركية.

- الاهتمام باستخدام وسائل الاتصال الحديثة والتجارة الالكترونية في تطوير صادرات وحجم اعمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة الا ان توسيع استخدام هذه الوسائل وتطوير التجارة الالكترونية يتطلب تجاوز عدد من العقبات التي تشترك فيها ليبيا مع العديد من الدول النامية مثل عدم وجود البنية التحتية المالية والقانونية والمادية لتطوير التجارة الإلكترونية، كذلك يعمل اختلاف الثقافات على الحد من تطبيق ونقل نماذج التجارة

الإلكترونية المصممة في بعض الدول المتقدمة (World Trade Organisation)،  
2013).

- التعاون مع المؤسسات الدولية والاقليمية لتذليل الصعوبات التي تواجهها هذه  
الصناعات للمساهمة في تنميتها وتطويرها.

**ثالثاً: المحددات المستقبلية للدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:**

مما لا شك فيه ان مستقبل هذه الصناعات يرتبط بالعديد من المحددات اهمها مدى قدرتها  
على مواجهة الصعوبات والعوائق، وتفعيل ركائز النهوض بها التي تم تناولها مسبقاً، وكذلك  
يعتمد على حسن استغلال الفرص او المشروعات الواعدة لتطوير وانشاء هذه الصناعات،  
فضلا عن تفعيل الدور المرتقب لهذه الصناعات في خارطة طريق مقترحة لإنعاش الاقتصاد  
الليبي في المدى المنظور (خمس سنوات)، وسيتم التركيز هنا على التعريف ببعض  
المشروعات الواعدة، وكذلك تحديد موقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خارطة الطريق  
المقترحة لإنعاش الاقتصاد الليبي كما يلي:

**1. مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ممكنة النجاح في الحالة الليبية:**

قبل الشروع في اقتراح بعض المشاريع او الصناعات الصغيرة والمتوسطة ممكنة النجاح  
في الحالة الليبية ينبغي الاشارة إلى بعض الضوابط التي يجب مراعاتها عند اختيار وتأسيس  
هذه المشاريع من قبل القطاع الخاص، ومن هذه الضوابط: الرؤية الاستراتيجية لليبي وموقع  
القطاع الصناعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة فيها، ويتضمن ذلك التحديد الدقيق لهوية  
الاقتصاد الليبي وهويات المدن المختلفة في ليبيا بعد دراسة المقومات او الموارد والامكانيات  
المتاحة الحالية والمحتملة، ورفع الواقع الراهن ووصف مقومات التنمية في كافة الاقاليم  
والمناطق من حيث البنية التحتية والموقع الجغرافي لمصادر الطاقة والمياه و أنواع المصادر  
الطبيعية من معادن وخامات محجريه وبتترول وغاز وغيرها، وكذلك دراسة الفرص  
الاستثمارية التي يمكن استغلالها في التنمية، ويتضمن ذلك عمل الدراسات العلمية الرصينة  
بما فيها دراسات الجدوى المالية والفنية اللازمة، وكذلك اقامة المؤتمرات العلمية التي تعنى  
بالاستثمار والتنمية في ليبيا.؛ و تحديد القطاعات الديناميكية المحركة للاقتصاد الوطني؛  
والمزايا النسبية والتنافسية للأنشطة الاقتصادية في كل قطاع؛ وكذلك الحاجات الملحة وغير

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

الملحة للمجتمعات المحلية في الحضر والريف ؛ وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة والبنية التحتية والتشريعية اللازمة لتوطين هذه الصناعات في البيئة الليبية.

ويمكن هنا الاستعانة بنمط اخر من التخطيط التنموي الذي يختلف عن التخطيط التقليدي الذي ساد في ليبيا خلال العقود السابقة الا وهو نمط التخطيط بالمشاركة، وهو أسلوب جديد للتخطيط القومي يقوم على أساس استشارة جميع الأطراف او الجهات ذات العلاقة التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا او تتأثر بها، وهذا يتضمن مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني- في كل مراحل العملية التخطيطية بدءا بتحديد الأهداف وترتيب الأولويات، ومرورا بالتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة (الدرش، 2003)، ويتسق هذا النمط من التخطيط مع مرحلة التحول الديمقراطي الذي تشهده البلاد في الوقت الراهن، والهيكلية الادارية الجديدة وتطبيق نظام اللامركزية الادارية، وكذلك يتواءم مع ترسيخ مبادئ الديمقراطية وصياغة بنود عقد اجتماعي جديد تقوم فيه الحكومة بدور الشريك المشرف لعملية التنمية وليس القائد الأوحد لها، ومن المتوقع ان توسيع هامش الديمقراطية والمشاركة السياسية يعمل على المساعدة في تفعيل هذا النمط من التخطيط في ظل ظهور بعض البوادر المشجعة لتفكيك المركزية وتفعيل قانون الحكم المحلي.

بعد اخذ هذه الضوابط في الاعتبار فانه يمكن اختيار حزمة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب المقومات والموارد الاقتصادية للأقاليم المختلفة كمدخل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة، وفي هذا الاطار فان هناك عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواعدة التي يمكن اقامتها في ليبيا بصورة متباينة من اقليم الى اخر حسب نوع الموارد المتاحة في البيئة والاحتياجات المحلية من السلع والخدمات سواء في شمال ليبيا الذي يغلب عليه الطابع المدني المتحضر أووسطها وجنوبها الذي يغلب عليه الطابع الصحراوي، وفي هذا السياق فانه يمكن اقتراح الصناعات الصغيرة والمتوسطة التالية:

- صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم تقوم على انتاج صناعة البتروكيماويات - بعد توسيعها وتطويرها بما يخلق التواءم بين مخرجات الصناعات البتروكيماوية ومدخلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي- حيث يمكن اقامة العديد من هذه

الصناعات خاصة في المنطقة المحيطة بهذه الصناعات مثل منطقتي البريقة وراس لانوف، وبالتالي المساهمة في التنمية المكانية للمناطق الاقل تحضرا.

- لقد أدى التطور التقني إلى جعل الطاقة الشمسية مصدرا مهما من مصادر الطاقة المتجددة، ومن المزايا الطبيعية التي رتبها موقع ليبيا الجغرافي المتميز تمتع أراضيها بإشعاع شمسي مرتفع خلال معظم أيام السنة، ولقد أوضحت الدراسات أن المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي على سطح الأرض بالشريط الساحلي يتراوح ما بين 5.5 كيلووات/ساعة يوميا، و7 كيلووات/ساعة يوميا بالمناطق الجنوبية. كما أن مدة بقاء سطوع الشمس تصل إلى ما يقارب 3،100 ساعة سنويا على الشريط الساحلي، وحوالي 3،900 ساعة سنويا بالمناطق الجنوبية، (مجلس التخطيط الوطني، 2013) وهو ما يشير إلى أهمية الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة في ليبيا لذا تبرز الحاجة الى بحث امكانية او جدوى قيام مشروع استراتيجي وطني لاستغلال مورد الطاقة الشمسية المتوفر بغزارة في صحراء ليبيا.

وفي هذا السياق يمكن اقامة صناعات صغيرة ومتوسطة مغذية لمشروعات الطاقة الشمسية يمكن من خلالها تصنيع نسبة كبيرة من المكونات محليا، وكذلك لتحويل الوسائل التقليدية لتدار بالطاقة الجديدة، وتجدر الاشارة هنا إلى مزايا استخدام الطاقة الشمسية اذ انها تعمل على توفير العديد من فرص العمل الجديدة حيث ان مشروعات الطاقة الشمسية تحتاج الى الكثير من العمالة سواء في مراحل الانشاء او التشغيل او تصنيع المكونات وقطع الغيار ( يقدر حجم العمالة المطلوبة في مجال الطاقة الشمسية بأربعمائة وظيفة في التصنيع وستمائة في التركيبات وثلاثون وظيفة سنوية في التشغيل والصيانة وذلك لكل مائة ميغاوات) (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2011)، وهذا فضلا عن ايجاد مصادر دخل متجددة للدولة -بخلاف الاعتماد على مورد ناضب مثل النفط- ناشئة عن تصدير الطاقة الشمسية الى دول اخرى مثل دول الاتحاد الاوروبي والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لهذه الدول في انتاج وتصدير هذه الطاقة، وإطالة العمر الافتراضي للنفط بعد ترشيد استهلاكه بشكل يتماشى مع المعايير البيئية، واستغلال الوفرة النفطية الناشئة عن استخدام الطاقة الشمسية في صناعة المشتقات النفطية و البتروكيمياويات، وغير ذلك من المزايا.

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

- صناعات تقوم على تدوير المخلفات في المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي اذ يمكن اقامة العديد من الصناعات الصغيرة علي المخلفات وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من المواد الخام وتحقيق الاتزان البيئي، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير الطاقة وتنظيف الطبيعة من النفايات الصناعية والحد من مقالب القمامة، ومن ثم المحافظة علي البيئة.

وهناك بعض الامثلة للمشروعات التي يمكن ان تعتمد علي تدوير المخلفات مثل المشروعات تقوم علي مخلفات الصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية والمخلفات الزراعية والمنزلية ، واعدة تدوير الورق والبلاستيك والقماش والعظام والمخلفات الزجاجية.

- تزرع ليبيا بثروة النخيل اذ تشير بعض الاحصائيات ان عدد النخيل في ليبيا يصل الي حوالي 4.6 مليون نخلة تقريبا موزعة على حوالي 392 صنف من التمور يتركز معظمها في منطقة وسط وجنوب ليبيا التي تنتج حوالي 72% من اجمالي انتاج التمور في ليبيا، حيث يقدر عدد النخيل في منطقة الجنوب بمفردها حوالي 2.55 مليون نخلة اي اكثر من نصف عدد النخيل في ليبيا (علي، 2005)، وهي تمثل ثروة عظيمة لم تستغل بكامل طاقتها حتى الوقت الراهن سواء من حيث ثمار البلح او بقايا اجزاء النخيل التي يمكن ان تقوم عليها العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر الاف فرص العمل مثل تجهيز وتعبئة التمر والبلح الجاف، وصناعة عسل التمر (الدبس)، وانتاج السماد العضوي وانتاج عجينة التمور ومربي البلح، وانتاج بعض الاعلاف من مخلفات النخيل، وانتاج اقفاص الجريد من النخيل واحبال الليف، وانتاج بسكويات البلح، والاستفادة من سعف وجريد النخل في انتاج السلال وبعض مستلزمات المنازل، فضلا عن بعض الحرف اليدوية و التقليدية التي يمكن استيعابها في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011).

### 2. خارطة طريق للإنعاش الاقتصادي خلال المدى المنظور (خمس سنوات):

يمكن النظر الى الصناعات الصغيرة والمتوسطة كإحدى المحركات الديناميكية للإنعاش الاقتصادي، وفي هذا السياق تأتي هذه الخارطة لرسم دور مأمول لها في هذا الإنعاش. والغرض من هذه الخارطة أو المقترح هو المساعدة في تسريع وتيرة دوران عجلة النشاط الاقتصادي ودفعها في الاتجاه الصحيح. والفكرة لا تستهدف مجرد ضخ أموال

لتنشيط الاقتصاد الريعي الموروث من السابق، وإنما تستهدف حشد موارد وضخها في قنوات بعينها، بما يساعد في بدء تحويل الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع ومعتمد على الذات. كما يستهدف المقترح تقديم نموذج جديد للمشروعات الإنتاجية، وللعلاقة بين الكبير والصغير والمتوسط من المشروعات. وتتلخص الفكرة في مبادرة حكومية وشعبية تتمثل في اختيار عدد (10 مثلاً) من المشروعات الإنتاجية الكبرى، وطرحها كشركات مساهمة للاكتتاب العام من جانب الحكومة والمصارف وصناديق الاستثمار وشركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومن جانب الأفراد، على أن تؤازرها مجموعة إجراءات لتوفير جزء من التمويل اللازم لهذه المشروعات من الخزينة العامة ومن المؤسسات العامة والخاصة والأفراد، على أن يتم استحضار ومراعاة رؤية ليبيا والموارد التي يمكن حشدها والمقومات الحقيقية لقطاعات الاقتصاد الوطني عند اختيار هذه المشروعات من قبل الخبراء في مختلف القطاعات، وعلى أن تكون هذه المشروعات بمثابة أقطاب جاذبة للنمو الاقتصادي والعمراني في المناطق التي ستتوطن فيها، ومن ثم إتاحة فرصة لنشوء مشروعات وصناعات صغيرة ومتوسطة مرتبطة بهذه المشروعات، وإقامة نمط من العلاقات السوية والمتوازنة بين المشروعات الكبيرة (تتضمن الصناعات الكبيرة) من جهة، والمشروعات الصغيرة (تتضمن الصناعات الصغيرة والمتوسطة) من جهة أخرى، كما ينبغي تصميم أو إعادة تصميم هذه المشروعات الكبيرة على النحو الذي يساعد في أن يتحلّق حول كل مشروع كبير منها عدد من المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الداعمة التي تزود المشروع الكبير ببعض ما يحتاجه من مدخلات متوفرة محلياً بمواصفات محددة سلفاً أو تتلقّى بعض منتجاته وتجرى عليها بعض عمليات التصنيع التكميلي، فضلاً عن القيام بعمليات التعبئة والتغليف والنقل والتوزيع وما إلى ذلك من أنشطة. أو بمعنى آخر خلق شبكة من الروابط الأمامية والخلفية التي تعتمد على هذه المشروعات، سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية. وبذلك يشكل كل مشروع كبير وما يدور في فلكه من مشروعات وصناعات صغيرة ومتوسطة نواة لإنعاش المنطقة التي يوجد فيها، بما يتضمنه من أنشطة وبما يخلقه من فرص للعمل، وبما يشكله من قوة جذب لمشروعات أخرى مستقبلاً.

ومن المهم بالطبع دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية لكل مشروع دراسة دقيقة مبنية على أسس علمية وموضوعية وإحصاءات حديثة. كما أنه من

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

الممكن أن تتوزع هذه المشروعات على عدد من مناطق ليبيا حتى يعم النفع، وأن يكون للمناطق المحرومة نسبيا كمناطق جنوب ووسط ليبيا نصيب وافر منها بعد استيفاء دراسات الجدوى المشار إليها مع الأخذ في الاعتبار البعد المكاني لتوطين الأنشطة مع البعد القطاعي لخطط التنمية لتكوين بعدا أكثر شمولية وهو البعد الإقليمي (الدرش ، 2003)

ويمكن أن تشمل هذه المشروعات مشروعات تضم مجالات متعددة كالمناطق الحرة ذات الأنشطة المشتركة بين القطاع الخدمي والصناعي، إذ يمكن ربط هذه المناطق بالصناعات الكبيرة، وكذلك إقامة مجمعات وسلاسل لصناعات صغيرة ومتوسطة ذات هيكل مترابط في مجالات معينة داخل هذه المناطق بحيث يتم تقسيم العملية الانتاجية الى مجموعة من المراحل الانتاجية المتتالية التي تمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة المراد خلقها (السيسي، 2012).

ويمكن ايضا أن تتضمن هذه المشروعات عدد محدود من المشروعات او الصناعات الكبيرة القائمة فعلا بعد تقييم جدوى استمرار نشاطها أو تغييره تمهيدا لخصختها في ظل الخطوط العريضة للرؤية الاقتصادية الجديدة المرتقبة لليبيا، وفي كل الأحوال، ينبغي إشراك السكان والأهالي في المناطق التي يزعم إنشاء هذه المشروعات فيها في القرارات المتعلقة بها (تفعيل مبداء التخطيط المشاركة)، واستطلاع آرائهم في مدى ملاءمة كل مشروع لاحتياجات السكان او السوق المحلي او التصدير، وكذلك في اختيار موقع المشروع، وما هي الصيغة المناسبة لتملك أرض المشروع (عبر المشاركة بين القطاع الخاص والعام، او التعويضات لملاك الأرض السابقين او المشاركة بين هؤلاء الملاك والمستثمرين مثلا ) وغيرها من الأمور التي أدى تجاهل مشاركة الناس في تحديدها إلى مشكلات كثيرة.

ولتلافي إعادة إنتاج النمط السابق من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية الكبرى ومشاريع البنية التحتية - التي عانت من العديد من المخبثات والمشاكل الإدارية والتمويلية- يمكن في بعض الحالات اعتماد بعض الصور أو الصيغ الحديثة في التعاقد مثل صيغة BOT وهي اختصار لمصطلح (Build-Operate-Transfer) اي ان تعهد الحكومة او احد اذرعها (وزارة او هيئة) كتابيا الى شركة خاصة وطنية او اجنبية او مشتركة ببناء (Build) وتشغيل (Operate) مرفق عام لإشباع حاجة عامة لفترة محددة (في العادة



من 5- 30 سنة) ثم نقل (Transfer) ملكية هذا المرفق الى الحكومة او الجهة المتعاقدة في نهاية المدة المنصوص عليها في العقد (Qiu and Wang, 2011)، إذ يمكن من خلال استخدام هذه الصيغة الاستفادة من خبرات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في المجالات التنظيمية والإدارية لاسيما المتعلقة بالسياسات التسويقية والإنتاجية.

وفيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لشراء أسهم المشروعات المنتقاة، فلن يتم الاعتماد بشكل رئيسي في هذا الخصوص على الموازنة العامة للدولة التي تعاني من انحسار إيراداتها في الوقت الراهن في ظل عدم انتظام تدفق العوائد النفطية التي تعد المورد الرئيسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وذلك نتيجة للاضطرابات والنزاعات التي يشهدها القطاع النفطي من حين لآخر. ولا يعني محدودية دور الحكومة في التمويل الاستغناء عن دورها في اتخاذ عدد من الإجراءات الأخرى، إذ سيكون لها دور كبير في صياغة المبادرة كما ستكون أول المساهمين في رأس مال الشركات التي ستتولى هذه المشروعات، وذلك على سبيل بث الثقة والأمان وتشجيع الأطراف الأخرى على المساهمة، كما يمكن توظيف بعض الاستثمارات الليبية في الخارج لغرض تمويل هذه المشاريع، وربما يتم استحداث بعض الإجراءات الأخرى لغرض التمويل الإضافي لهذه المشاريع ان دعت الحاجة الى ذلك، حيث يمكن انتقاء مجموعة من الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تعيشها البلاد في الوقت الراهن، خاصة أن ليبيا ليست من الدول المدينة لصندوق النقد الدولي، وهي ليست عضوا كاملا في المنظمة العالمية للتجارة، ولكنها مازالت تشغل صفة عضو مراقب، مما يعطيها هامشا أوسع من الحركة في تنفيذ مثل هذه الإجراءات باعتبارها إجراءات استثنائية تقتضيها الظروف الحالية. إن هذه الإجراءات سوف تساعد على تدبير التمويل المحلي اللازم، على أن يتم تقليص دور القطاع العام في ملكية رأسمال هذه الشركات وتوسيع دور القطاع الخاص ما أمكن لضمان عدم إعادة إنتاج قطاع عام فاشل من جديد، وهنا يمكن أن يلعب سوق الاوراق المالية الليبي وصندوق ضمان الإقراض دورا ايجابيا مهما لحشد التمويل لهذه المشاريع المنتقاة بما تتضمنه من مشاريع صناعية كبيرة و صناعات صغيرة ومتوسطة داعمة ومكملة لها، ويتوقع أن يكون لتبني صيغة التمويل الإسلامي أثرا ايجابيا لحشد التمويل اللازم لإقامة هذه المشاريع.

## تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

وهنا تتبغى الإشارة الى تضافر جهود أجهزة الإعلام والثقافة والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وجهود رجال الفكر وعلماء الدين، من أجل القيام بحملة شعبية لتبصير الناس بحقيقة هذه المشروعات وأهميتها للاقتصاد الوطني وللناطق التي ستقام فيها، وبيان أن دورهم لن يقتصر على المساهمة المالية في هذه المشروعات، وإنما سيتمند إلى المشاركة الفاعلة في إدارتها ومراقبة أدائها. وبالطبع لا بد من أن يرافق هذه الإجراءات السير بخطى حثيثة على طريق إعادة بناء الجهاز الأمني للدولة ونشر الأمن في كافة مناطق ليبيا.

### 4- الخلاصة:

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وكيفية تفعيله، ولقد انتهجت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، اذ تم رفع واقع هذه الصناعات بعد تحديد مفهومها - الملتبس في الحالة الليبية- وتحديد اهم المعالم او المحددات للدور التنموي المستقبلي لهذه الصناعات في ليبيا، ولقد تبين من خلال تحليل الواقع باستخدام بعض المؤشرات المنتقاة، انه بالرغم من هيمنة هذه الصناعات على هيكل قطاع الصناعة التحويلية الا ان هناك العديد من مظاهر الضعف الذي تعاني منه هذه الصناعات تحول دون اداء دورها التنموي مثل: انخفاض مساهمة قيمتها المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، وكذلك انخفاض مساهمتها في تشغيل العمالة الليبية والتصدير، وانصواء العديد منها تحت مظلة القطاع غير الرسمي، وكذلك التركيز الشديد في: انماط ملكيتها لصالح النمط الفردي الصغير، وكذلك لنمط انتشارها الجغرافي لصالح المدن الكبيرة الحضرية، وتعكس هذه المظاهر الصعوبات والمعوقات التي جابهتها هذه الصناعات نتيجة لتدني قدراتها التنافسية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والادارية والمؤسسية، ولمواجهة هذه الصعوبات تم اقتراح مجموعة من ركائز النهوض بهذه الصناعات لتذليل مصاعبها وتنميتها وتطويرها في المستقبل، وفي هذا السياق تم اقتراح مجموعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة الواعدة او الممكنة النجاح في الحالة الليبية، وكذلك رسم دور مأمول للصناعات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحركات الديناميكية للنمو الاقتصادي في خارطة طريق مقترحة للإنعاش الاقتصادي في ليبيا خلال المدى المنظور. وتفتح الدراسة مجال البحث للفترة التي تلي عام 2012، اذ من المتوقع ان الاوضاع السياسية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلد، وبطء

حركة النشاط الاقتصادي عقب ثورة 17 فبراير عام 2011 وما آلت إليه الامور في ليبيا من نزاع داخلي - قد كان له تأثيرا سلبيا على اداء هذه الصناعات وكذلك على القطاع الصناعي على وجه العموم، غير ان قصور البيانات وعدم توافر الإحصاءات عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بعد ذلك العام حال دون استجلاء الآثار على اداء هذه الصناعات بدقة.

#### قائمة المراجع:

##### - المراجع العربية:

الاسرح، حسين عبدالمطلب (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 8، ص ص 47-58.

الدرش، احمد محروس (2003) ، التخطيط بالمشاركة (التخطيط الديمقراطي): التجربة المصرية، ندوة حول الاهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، تونس: 6-8 مايو ( أيار) - 2003.

الهيئة العامة للاستثمار وشئون الخصخصة (2012)، دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشئون الخصخصة في احداث التنمية المكانية في ليبيا، طرابلس: ليبيا.

السيبي، صلاح الدين حسن (2013)، المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (القاهرة: دار النهضة العربية).

الامانة العامة لجامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي(2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة.

المؤتمر الوطني العام: مجلس التخطيط الوطني (2013)، السياسات الاقتصادية الوطنية، طرابلس: ليبيا.

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية: معهد التخطيط (2009)، امكانيات ومقومات التنوع القطاعي في الاقتصاد الليبي طرابلس: ليبيا.

## تنفيذ الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

الربيعي، فلاح خلف (2003)، القطاع الصناعي التحويلي وعملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الليبي، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 30، 31، صص 69-108.

أكرم علي زويبي، و خالد عبد الواحد النخاط (2014) أسباب انخفاض القدرة التنافسية في المشاريع الصناعية الليبية الصغرى، مؤتمر "القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي"، طرابلس 3-2014/2/4.

عبد البر، عبد الحميد صديق (2013)، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر: المعوقات والتحديات، وإساليب العلاج - دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد 510، صص 5-51.

وزارة التخطيط: مصلحة الاحصاء والتعداد (2010)، الاحصاءات السنوية للصناعة التحويلية، طرابلس: ليبيا.

علي، فتحي حسين احمد (2005)، نخلة التمر. شجرة الحياة: بين الماضي والحاضر والمستقبل، الجزء الثاني، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع).

عبدالخالق، جودة، ومتولي، منال، والجرف، منى (2005) الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام 2020، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية).

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (2011)، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، التقرير السنوي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مصرف ليبيا المركزي (2012)، النشرة الاقتصادية، المجلد 52، طرابلس، ليبيا.

مجلس التخطيط الوطني (2013)، ليبيا 2040: تحديث رؤية ليبيا 2025، طرابلس: ليبيا.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2013)، الاقتصاد غير الرسمي (القياس والخصائص)، بنغازي: ليبيا.

## - المراجع الانجليزية:

- Khrystyna kushnir ، Melina Laura Mirmulstein، and Rita Ramaho (2010)، Micro، Small، and Medium Enterprises around the world: How Many Are There، and What Affects the Count، IFC and the world bank.
- Qiu L. and Wang S. (2011). BOT: Incentives and Efficiency، Journal of Development Economics، Vol. 94 ، pp:127-138.
- Porter، M. E. and D. Yergin (2006). National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya. Cambridge، Cambridge Energy Research Associates (CERA).
- World Trade Organisation (2013 )،Electronic Commerce :Development and Small،Mediume-Sized Enterprises،Background Note.